

Distr.: General
25 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٥ بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار موضوع "العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع". ويتناول التقرير الاتجاهات والتحديات المتصلة بالقضاء على الفقر مع التركيز بشكل خاص على العمالة المنتجة والعمل الكريم وأزمة توظيف الشباب والتحديات المستمر للفقر في الأرياف. ويستعرض أيضاً أحدث الأنشطة والمبادرات المشتركة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية في استجابة لخطّة عمل العقد الثاني، ويختتم بمجموعة من التوصيات.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يتمثل هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بطريقة فعالة ومنسقة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالقضاء على الفقر. ويعد توفير العمالة المنتجة والعمل الكريم للجميع أمرين جوهريين للقضاء على الفقر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الشاملة المستدامة والمنصفة. وركز الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي على موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وأتاح الاستعراض الوزاري السنوي فرصة لتعزيز الاتفاق على السياسات الرئيسية لتشجيع على إيجاد وظائف وتوفير عمل كريم للجميع، وتعزيز القدرة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي الشامل والمنصف والمستدام. وسلط الضوء أيضا على أهمية التصدي لتوظيف الشباب وتعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع العمل الكريم في المناطق الريفية لتحقيق الأمن الغذائي.

٢ - ويتناول هذا التقرير الاتجاهات والتحديات التي تواجه القضاء على الفقر، ويصف التقدم المحرز وآفاق الحد من الفقر، مع التركيز على الموضوع الحالي للعقد الثاني وهو العمل الكريم والعمالة المنتجة. ويدرس أيضا الأزمة الحالية لتوظيف الشباب وتحدي استمرار الفقر في المناطق الريفية. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التدابير التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة الثاني، ويختتم بتوصيات مقدمة إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

ثانيا - الاتجاهات والتحديات التي تواجه القضاء على الفقر

ألف - الاتجاهات الحالية

الفقر

٣ - على الصعيد العالمي، واصل الفقر المدقع انخفاضه على الرغم من التحديات التي فرضتها الأزمة المالية والاقتصادية والتقلبات التي حدثت في أسعار الأغذية والوقود منذ عام ٢٠٠٨. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، في نهاية عام ٢٠١٠، أي قبل خمس سنوات من الموعد المستهدف، حقق العالم الهدف العالمي المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون

في فقر مدقع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥^(١). لكن هذا الإنجاز العالمي يحجب التحديات المستمرة التي تواجه القضاء على الفقر في معظم البلدان النامية.

٤ - وحدثت الغالبية العظمى من النقصان في الفقر المدقع على المستوى العالمي في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٠، كان ما يقرب من نصف سكان العالم الذين يعانون من فقر مدقع يعيشون في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مع أكثر من ثلثهم في الصين وحدها. وفي عام ٢٠٠٨، عزى إلى الصين ١٣,٥ في المائة فقط من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، بعد أن نقصت النسبة المئوية للسكان الفقراء من ٦٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٨. وخلال تلك الفترة، نقص الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ١٧٢,٩ مليون نسمة من ٦٨٣,٢ مليون نسمة. وفي الوقت الحالي، توجد أكبر نسبة للناس الذين يعيشون في فقر مدقع في جنوب آسيا (٤٥ في المائة)، بينما توجد في أفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسبة مئوية للسكان الذين يعيشون في فقر (٤٨ في المائة)^(٢).

٥ - وفي حين أن معدلات الفقر المدقع نقصت في جميع المناطق النامية، فإن معدل النقصان في العديد من البلدان لم يكن كافيا للحد من العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، عانى ما يقرب من ٢٩٠ مليون شخص من فقر مدقع في عام ١٩٩٠؛ وبحلول عام ٢٠٠٨، زاد هذا العدد إلى ٣٨٦ مليون شخص^(٣).

٦ - وثمة شاغل مقلق بنفس القدر وهو إحراز قدر أكثر تواضعا من التقدم في تقليل عدد من يتأرجحون على حافة الفقر المدقع، ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، ارتفع عدد من يعيشون على ما يتراوح بين ١,٢٥ دولار ودولارين في اليوم بنحو ٧٧ مليون نسمة تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء و ٢١٢ مليون في جنوب آسيا. وتبلغ في هاتين المنطقتين النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون عند عتبة دولارين يوميا ٦٩ في المائة و ٧١ في المائة على التوالي. وحتى في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث تحققت أعلى نسبة للحد من الفقر، ظل أكثر من ثلث السكان يعيشون تحت عتبة دولارين في اليوم في عام ٢٠٠٨^(٤).

(١) انظر البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية في عام ٢٠١٢، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

(٢) حُسبت استنادا إلى بيانات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢ (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

توفير العمالة والقضاء على الفقر

٧ - بينما لا يمكن إنكار أن النمو الاقتصادي المطرد والسريع يشكل عنصرا محوريا في نجاح العديد من البلدان في الحد من الفقر، فإن الآثار المترتبة على هذا النمو في العمالة والإنتاجية لها أهمية خاصة في تحديد أثر النمو على الفقر.

٨ - وبين المناطق النامية، شهدت المناطق التي عانت من انخفاض سريع في معدلات الفقر فترات طويلة من النمو المرتفع أيضا، المقترن بأدنى معدلات البطالة وارتفاع نسبة العمالة إلى عدد السكان. وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء تراجع في أواخر التسعينيات، عند نسبة ٧ في المائة سنويا أو أعلى منذ عام ١٩٩١ وبلغ ذروته التي وصلت إلى ١٢ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٧^(٢). وفي الوقت نفسه، ظلت معدلات البطالة في شرق آسيا عند حوالي ٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وهو معدل من أدنى المعدلات في العالم في تلك الفترة، ولم يتفوق عليه إلا المعدل الذي شهدته جنوب آسيا فقط. ومنذ عام ٢٠٠٠، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في هذه المنطقة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وتجاوزت باستمرار نسبة ٧٠ في المائة. وفي حين كان نمو العمالة السنوي في شرق آسيا نموا متوسطا بالمقارنة مع المناطق الأخرى^(٣)، فقد نمت إنتاجية العامل بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى. وتشير البحوث الجديدة إلى تحولات في إمدادات العمالة من المناطق الريفية إلى القطاعات الحضرية المتنامية باعتبارها عنصرا حاسما في الحد من الفقر عموما في المنطقة^(٤).

٩ - وشهدت جنوب آسيا تحولات مماثلة في توزيع العمل، إلا أنها لم تكن ملحوظة بنفس القدر الذي لوحظت به في شرق آسيا. وشهدت هذه المنطقة نموا كبيرا في العمالة في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، وذلك قبل اندلاع الأزمة، حيث بلغ متوسط النمو ٢,٥ في المائة في السنة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ وبلغ متوسط النمو ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، كان النمو في ناتج العامل الواحد أعلى بكثير من المتوسط العالمي في هذه الفترة، ولم يسبق هذه المنطقة في النمو إلا منطقة شرق آسيا.

١٠ - وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في الحد من الفقر المدقع في جنوب آسيا، فإن العمال الفقراء يمثلون تحديا كبيرا للجهود التي تبذل في هذه المنطقة. ووفقا لمكتب العمل الدولي يعيش أكثر من ٣٥ في المائة من العمال في جنوب آسيا مع أسرهم بأقل من

(٣) انظر، مكتب العمل الدولي، (Geneva, 2012) *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper job crisis*.

(٤) انظر Martin Ravallion, "A Comparative Perspective on Poverty Reduction in Brazil, China and India" Policy Research Working Paper No. 5080 (Washington DC, World Bank, 2009).

١,٢٥ دولار في اليوم، أما عند حد دولارين في اليوم، فإن النسبة تتضاعف تقريبا إذ تصل إلى ٦٧ في المائة.

١١ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ثبت أن من الصعب تقليل أعداد الفقراء على الرغم من النمو الذي امتد عقدا من الزمن تقريبا، واقترب أو جاوز ٤ في المائة وبلغ ذروته التي وصلت إلى ٧ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٧^(١). وبقيت معدلات البطالة عند حوالي ٩ في المائة في تلك الفترة، وبلغت نسبة من يعملون في صفوف العمالة المستضعفة حوالي ٨٠ في المائة^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، حدث تحول محدود في توزيع القوة العاملة، مع اشتغال أكثر من ٦٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع الزراعي. ومع ذلك، حدث تحول طفيف في العمل من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات في العقد الماضي. وظل لذلك العمال الفقراء يمثلون تحديا كبيرا في هذه المنطقة، وكانت بلدان الشرق الأوسط هي الوحيدة الأبطأ في تقليل نسبة الفقراء بين العمال. ورغم حدوث قدر من النقصان في نسبة وأعداد العمال الفقراء الذين يعيشون بأقل ١,٢٥ دولار في اليوم، فقد ازداد بالفعل عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١.

١٢ - ويعد عدد الأشخاص الذين يعملون في صفوف العمالة المستضعفة عنصرا هاما في الارتباط القائم بين العمالة والفقرة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١، انخفضت نسبة العمال الذين يعملون في صفوف العمالة المستضعفة بنسبة تقل عن ٤ في المائة، وهو تحول أبطأ من أن يقلل الأعداد الفعلية. ووفقا لتقديرات مكتب العمل الدولي، ازداد عدد العمال الذي يعملون في صفوف العمالة المستضعفة بما يقرب من ١٣٦ مليون منذ عام ٢٠٠٠ ليصل إلى أكثر من ١,٥ بليون في عام ٢٠١١. وزاد عدد العمال الذين يعملون في صفوف العمالة المستضعفة في جميع المناطق النامية الأخرى فيما عدا أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة^(٣). ولا تزال أكبر نسبة من العمال الذين يعملون في صفوف العمالة المستضعفة في العالم موجودة في جنوب آسيا وشرقها، وأن كان عددهم انخفض في شرق آسيا بنحو ٢٩ مليون نسمة.

١٣ - ويشكل العمال الفقراء والعمالة غير المستقرة تحديا خاصا يواجه الحد من الفقر لأن العمال من هذه الفئات ضعفاء على وجه الخصوص في مواجهة الصدمات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. وفي الأغلب الأعم، يعتمد الفقراء على العمل كمصدر وحيد للدخل. وإذا لم تمكنهم قدراتهم الإنتاجية أو الأشكال المتاحة للعمالة من تحسين أحوالهم وأحوال أسرهم، فسيظلون محبوسين في دائرة العمال الفقراء.

تحديات إضافية تواجه القضاء على الفقر

١٤ - قد تنطوي الزيادة في البطالة وفي العمالة الناقصة على حدوث نقص في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الفرص، وخصوصاً في أوقات الشدة الاقتصادية في البلدان لا تقدم دعماً للدخل. وفي كثير من البلدان النامية، تبين أنه تعذر في أعقاب الأزمات الحصول على الرعاية الصحية، وأدى في بعض البلدان انخفاض الدخل ونقص الإنفاق الحكومي إلى زيادة العبء المالي على الأسر الفقيرة مما تسبب إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس^(٥). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خفف الاهتمام بالعوامل غير الاقتصادية من الأثر السلبي للأزمات على الحد من الفقر، ويمكن في بعض الحالات من تحقيق نقصان كبير ومطرّد في حالات الفقر على الرغم من النمو المعتدل. وخلال فترة الأزمات، تمكن عديد من بلدان المنطقة من مواصلة الحد من الفقر من خلال تدابير دعم الدخل مثل التحويلات النقدية المشروطة^(٦).

١٥ - وفرض أيضاً ارتفاع أسعار الأغذية تحدياً في ما يتعلق بالحد من الفقر في السنوات الأخيرة. وتُنفق أكبر نسبة من دخل الفقراء (٥٠ إلى ٧٠ في المائة) على الأغذية، وبالتالي فإن الفقراء يتحملون عبئاً غير متناسب في التكيف مع ارتفاع أسعار الأغذية^(٧). ولم يقتصر الأمر على أن مؤشر البنك الدولي لأسعار المواد الزراعية بلغ ذروته في عام ٢٠١١، متجاوزاً مستويات عام ٢٠٠٨، بل كانت أيضاً الزيادات في الأسعار الدولية أوسع انتشاراً مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. ورغم أن الأثر الكلي لارتفاع أسعار الأغذية على القضاء على الفقر يتوقف بالفعل على ما إذا كانت نسبة فقراء العالم الذين يدخلون في عداد المشتريين الصافين تتجاوز نسبة الفقراء الذين يدخلون في عداد البائعين الصافين، فقد كشف تحليل موجات ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٨ أنها تخلّف أثراً سلبياً أشد على الفقراء^(٧). وينبغي لذلك بذل جهود للحد من التقلبات الحالية.

١٦ - وبالإضافة إلى التحولات الجغرافية المتنامية في التجمعات العالمية للفقراء، حدثت بعض التحولات في تركيز الفقراء عبر البلدان ذات التصنيفات الاقتصادية المختلفة. ومع النمو السريع في العديد من البلدان النامية الكبيرة، تحولت البلدان التي لديها نسبة كبيرة من الفقراء

(٥) انظر المعهد الدولي لدراسات العمل *World of Work Report 2012: Better jobs for a better economy*، (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢).

(٦) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، *Social Panorama of Latin America*، (سانتياغو دي شيلي، ٢٠١١).

(٧) انظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي ٢٠١٢: أسعار الأغذية والتغذية والأهداف الإنمائية للألفية (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

في العالم إلى بلدان متوسطة الدخل. ونتيجة لذلك، لم يعد الفقر يتركز في البلدان المنخفضة الدخل. لكن الفقر يواصل الانخفاض بمعدل أبطأ في البلدان المنخفضة الدخل.

السياسات والقضاء على الفقر

١٧ - في الأجل القريب، سيظل النمو الذي غذى الحد من الفقر حتى هذه النقطة مُهدداً بمزيد من الهبوط الاقتصادي. ويبدو أن العالم على شفا كساد مضاعف. وكان النمو بطيئاً في عام ٢٠١١، بل ويتوقع أن يكون أبطأ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مدفوعاً أساساً بضعف أداء الاقتصادات المتقدمة^(٨). ويمكن أن تكون آثار هذا الاتجاه الهابط على العمالة والحد من الفقر كبيرة، وخاصة إذا لم تتحول المواقف المتعلقة بالسياسات في العالم المتقدم نحو التصدي لأزمة الوظائف المستمرة.

١٨ - وستؤثر أي دورة ثانية للركود سلبي على أداء البلدان النامية من خلال آثارها على التجارة والتمويل. وواصلت التجارة العالمية، وستواصل التباطؤ نتيجة النمو الاقتصادي الضعيف، وبخاصة في البلدان المتقدمة. ورغم حدوث قدر من الزيادة في التجارة بين بلدان الجنوب والعلاقات الاقتصادية الأخرى، فلا تزال الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضعيفة في مواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية في البلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال، إذا حدثت حالة ركود ثانية، فيمكن أن يفرض استمرار التقلبات في أسعار السلع الأساسية تحدياً على النمو في البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية^(٨).

١٩ - ولكي يستمر الحد من الفقر في هذه البيئة، يجب إيلاء اهتمام خاص إلى إعادة التوزيع والتحول الهيكلي لضمان أن تقل احتمالات انزلاق الفئات السكانية خلال الفجوات. وينبغي التركيز، مثلما حدث مع أمريكا اللاتينية في الفترة الحالية، على دعم الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وستكون معدلات التبادل التجاري والضوابط على أسعار السلع الأساسية مهمة أيضاً في ضمان حصول الكثير من الفقراء في العالم على الأغذية.

٢٠ - وفي حين أن التوقعات المستقبلية الطويلة الأجل للحد من الفقر المدقع لا تزال إيجابية إلى حد كبير في جميع مناطق العالم، فهناك تحديات كبيرة في الأجل القصير. ويشير البنك الدولي في تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٢: أسعار الأغذية والتغذية والأهداف الإنمائية للألفية إلى أن سرعة خطى الحد من الفقر ستتسارع في جميع مناطق العالم باستثناء شرق

(٨) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.2).

آسيا والمحيط الهادئ. وسيؤدي تركيز الفقراء والوتيرة الحالية للحد من الفقر في شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى إبطاء التقدم العالمي. ومع ذلك، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيعيش ١٦ في المائة فقط من سكان العالم بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، بينما تقترب أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من القضاء على ذلك لتصل النسبة إلى أقل من ١ في المائة^(٩).

٢١ - وتوقعت البحوث الأخيرة إحراز تقدم يتسم بقدر أكبر من التفاؤل مما يشير إلى أن معدل الفقر في العالم سيبلغ حوالي ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥^(٩). وفي حين أن تقديرات المناطق الأخرى قريبة جدا من تقديرات البنك الدولي، فإن التقديرات المتعلقة بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فضلا عن منطقة جنوب آسيا هي أقل بحوالي ثلاث مرات من تقديرات البنك الدولي. ويشير الفارق الشاسع في النتائج المتوقعة لهاتين المنطقتين إلى فرق في المنهجية التي يتبعها معهد بروكينغز، التي تسلط الضوء على واحد من التحديات الرئيسية التي تواجه القضاء على الفقر في الحاضر والمستقبل، وهو تنامي عدم المساواة.

٢٢ - وفي إسقاطات معهد بروكينغز، يتمثل الافتراض الذي بنيت عليه الإسقاطات في أن توزيع الدخل سيظل ثابتا حتى عام ٢٠١٥، ولكن وفقا لما تبينه الأدلة الأخيرة، تشهد أيضا أسرع الاقتصادات نموا في العالم في شرق آسيا وجنوب آسيا تزايدا في عدم المساواة، وتؤدي عدم المساواة إلى تقويض فوائد النمو بالنسبة للفقراء. ومن المفارقات، أن نفس العناصر التي تدفع النمو السريع في هذه المناطق، وهي التغير التكنولوجي والعولمة والإصلاحات التي تركز على السوق، هي التي تُشعل عدم المساواة المتنامية في آسيا. ووفقا لما أكدته مصرف التنمية الآسيوي في آفاق التنمية الآسيوية في عام ٢٠١٢: التصدي لتزايد عدم المساواة في آسيا، فإنه إذا لم يتم التصدي لهذه القوى، فستميل إلى تفضيل رأس المال على العمل، والمناطق الحضرية على المناطق الريفية، والعمالة العالية المهارة على العمالة الأقل مهارة. وعندما تقترب من عدم مساواة منهجية في القدرة على كسب الدخل من العمل وبناء رأس المال البشري وأوجه الضعف المؤسسي والتفاوت في الأسواق فإنها تفتح ثغرات لعدم المساواة داخل المجتمع.

٢٣ - ومن أجل ضمان استمرار التقدم في الحد من الفقر في هذه المناطق وغيرها، يتعين بذل جهود للقضاء على هذه الآثار من خلال تدخلات في مجال السياسات تتصدى لعدم المساواة الاقتصادية وغير الاقتصادية كذلك. وثبتت فعالية هذا التركيز في أمريكا اللاتينية،

(٩) انظر Laurence Chandy and Geoffrey Gertz, "Poverty in Numbers: The Changing State of Global Poverty from 2005 to 2015", Global Views Series, No 18 (Washington, DC, The Brookings Institution, 2011)

حيث أخذ التفاوت في التراجع منذ أواخر التسعينيات، واستمرت جهود الحد من الفقر على الرغم من تحقيق نمو معتدل فقط.

٢٤ - وفيما يتعلق بالسياسات، يستلزم القضاء على الفقر وتعزيز العمالة استجابات منسقة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء تؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف. وتشمل الأولويات العاجلة للسياسات الفصل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وبين تدابير النقشف وذلك لتشجيع هئية فرص للعمل وتوفير العمل الكريم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن آثار الأزمات العالمية، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية والتقلبات في أسعار الأغذية والوقود، تبرز الحاجة إلى تنظيم الأسواق المالية الدولية على نحو يقلل من خطر الأزمات الاقتصادية.

٢٥ - وبدون مخططات التحول الاجتماعي الأساسية التي تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وعلى مستويات كافية من التغذية، لا يمكن للبلدان استنفار إمكاناتها الإنتاجية وضمان حدوث انتعاش اقتصادي مستدام. وأثبتت الحماية الاجتماعية أنها أداة قوية في الحد من الفقر وعدم المساواة فضلا عن أنها تدبير للتصدي للأزمات. وتشكل مساهمة أساسية في حماية وتمكين الناس وتسريع الانتعاش، وتشكل كذلك أساسا للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف. ومع ذلك، لا يمكن لحوالي ٨٠ في المائة من سكان العالم الحصول على الحماية الاجتماعية الشاملة. وتعترف مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي أطلقتها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ بأهمية الحماية الاجتماعية باعتبارها عنصرا ضروريا في استراتيجية التنمية الشاملة التي تتصدى للفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تسعى للاستثمار في البشر كشرط مسبق للنمو الاقتصادي المستدام الذي يجري تقاسمه بشكل عادل^(١٠). ويمكن أن يشكل تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية مساهمة مهمة في تحقيق النمو المنصف.

باء - أزمة تشغيل الشباب

٢٦ - نظرا لأن أقل من نصف شباب العالم يشاركون بشكل فعلي في سوق العمل، وأن غالبية الشباب في البلدان النامية يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، فإن العالم يشهد أزمة في

(١٠) اعتمد مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في حزيران/يونيه عام ٢٠١٢ توصية جديدة بشأن تحديد حدود دنيا للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني مصممة للحد من الفقر عن طريق سد الفجوات في نظم الدعم الاجتماعي. وفي التوصية، طُلب إلى البلدان تنفيذ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في أقرب وقت ممكن في عمليات التنمية الوطنية.

تشغيل الشباب. ويتفاقم التحدي المستمر المتعلق ببطالة الشباب والعمالة الناقصة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية، وخاصة في البلدان المتقدمة. وأدى تحرك عدد متزايد من البلدان نحو التقشف المالي وتقليل الإنفاق الاجتماعي وتخفيض عدد الوظائف والدعوة لزيادة مرونة سوق العمل، إلى زيادة تعرض الشباب للبطالة والعمالة الناقصة وزيادة العمال الفقراء، وأسهم في زيادة الاضطراب الاجتماعي.

نطاق الأزمة

٢٧ - تمثل الشباب والشبان ٤٠ في المائة من عاطلين عن العمل البالغ عددهم ٢٠٠ مليون في جميع أنحاء العالم، واحتمالات تعطلهم عن العمل تفوق الكبار بحوالي ثلاثة أضعاف. وتحمل الشباب لمدة طويلة نسبة غير متناسبة في البطالة، ولكن الحالة تفاقم في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨. وارتفع المعدل العالمي للبطالة بين الشباب من ١١,٩ إلى ١٢,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أي في ذروة الأزمة المالية والاقتصادية، الأمر الذي يمثل أكبر زيادة سنوية في معدل البطالة بين الشباب خلال السنوات الـ ٢٠ التي تتوافر تقديرات عالمية بشأنها^(١١). وفي عام ٢٠١١، ظل ٧٤,٨ مليون شاب (١٢,٧ في المائة) عاطلين عن العمل، وتسرب ما يقدر بـ ٦,٤ ملايين شاب محبط من سوق العمل برمته. وانخفض معدل مشاركة الشباب في القوة العاملة على الصعيد العالمي من ٥٢,٩ إلى ٤٨,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١، مما يشير إلى أن أقل من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يشاركون فعلياً في أسواق العمل^(١٢).

٢٨ - ويعاني الشباب بشكل غير متناسب من البطالة في جميع مناطق العالم. وفي عام ٢٠١١، كانت معدلات البطالة الإقليمية بين الشباب في أعلى مستوياتها في شمال أفريقيا (٢٧,١ في المائة) وفي الشرق الأوسط (٢٦,٢ في المائة)، حيث بلغت احتمالات تعرض الشباب للبطالة أربعة أضعاف الكبار^(١٣). وفي بعض بلدان الشرق الأوسط تعتبر البطالة ظاهرة شبابية أساساً: ففي المملكة العربية السعودية بلغ معدل البطالة بين الشباب ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بمعدل بطالة بين الكبار قدرة ٣,١ في المائة^(١٤). وبين عام ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠١٢، شهدت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

(١١) انظر International Labour Office, *The youth employment crisis: Time for action*, International Labour Conference, 101st Session (Geneva, 2012).

(١٢) المتوسط للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. انظر: مكتب العمل الدولي، إحصاءات حديثة عن الدول والأراضي العربية بـ بلدان شمال أفريقيا (٢٠١١). متاحة على الموقع http://laborsta.ilo.org/sti/DATA_FILES/20110525_Arab_States.pdf

الاقتصادي أكبر زيادة في معدلاتها للبطالة بين الشباب من ١٢,٨ إلى ١٧,١ في المائة. أما الاتحاد الأوروبي فقد شهد زيادة أكبر من ذلك من ١٥,١ إلى ٢٢,٦ في المائة^(١٣). وفي عدد من أشد البلدان تأثراً، مثل إسبانيا واليونان، زاد معدل البطالة بين الشباب بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة الزمنية، ويقف حالياً عند معدلات مثيرة للقلق تتراوح بين ٥١,١ و ٥١,٢ في المائة على التوالي^(١٤). وتشير الأرقام إلى أن أزمة بطالة الشباب كان لها عواقب وخيمة في بعض البلدان المتقدمة حيث كانت أكثر من نصف القوة العاملة الشابة عاطلة عن العمل.

٢٩ - ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية لا يتمثل التحدي الرئيسي بالضرورة في بطالة الشباب ولكن في النقص في توفير فرص توظيف كريمة للشباب وللعمال الفقراء. وفي تلك البلدان، يكافح الشباب لسد احتياجاتهم الأساسية، وكثيراً ما يضطرون إلى الاعتماد على العمل في القطاع غير الرسمي أو كسب الدخل من خلال أنشطة في أعمال حرة لحسابهم الخاص بدون أجر كاف أو حماية اجتماعية أو شروط عمل مناسبة. وفي البلدان الـ ٥٢ التي تتوافر عنها بيانات، يمثل الشباب ٢٣,٥ في المائة من مجموع العمال الفقراء ولكن ١٨,٦ في المائة فقط من العمال غير الفقراء، مما يشير إلى أن الشباب من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة من الكبار للانتماء إلى صفوف العمال الفقراء^(١٥).

٣٠ - وعلاوة على ذلك، تعاني الشباب والأشخاص من الفئات المحرومة اجتماعياً بشكل غير متناسب من نقصان العمل الكريم والبطالة، مما يضطرهم إلى الاعتماد على وظائف دنيا وعلى سوق العمل غير الرسمي. ومن المرجح أيضاً أن تكون الشباب أكثر عرضة للبطالة: ففي ٢٠١١ في شمال أفريقيا بلغ معدل البطالة بين النساء ١٩ في المائة، وبلغ بالنسبة للشباب نسبة عالية وصلت إلى ٤١,٠ في المائة في عام ٢٠١١^(١٦). أما الشباب من الفئات الاجتماعية المحرومة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والمعوقون فهم في وضع غير موات بشكل خاص فيما يتعلق بالعثور على عمل لائق وهم ممثلون تمثيلاً زائداً بين الفقراء.

(١٣) انظر مكتب العمل الدولي، *Global employment trends for youth: 2011 update* (Geneva, 2011).

(١٤) للإطلاع على البيانات أنظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Youth unemployment rates in OECD countries, December 2007 to March 2012* (Paris, 2012).

(١٥) انظر *International Labour Office, Key Indicators of the Labour Market, 7 th edition* (Geneva, 2011).

التصدي للبطالة بين الشباب

٣١ - لخلق فرص عمل أكثر وأفضل للشباب، يتعين على الحكومات تنفيذ سياسات وبرامج متكاملة لتشغيل الشباب تتصدى للجاني العرض والطلب في سوق العمل، فضلا عن نقصان في العمل اللائق. وفي البلدان النامية، حيث يعاني الشباب غالبا من العمالة الناقصة ويعملون في القطاع غير الرسمي، تحسن الحكومات نوعية فرص العمل المتاحة لهم وإنتاجيتهم.

٣٢ - وينبغي للسياسات الاقتصادية أن تركز على خلق فرص للعمل، لا سيما للشباب والفئات الضعيفة، الذين يتحملون العبء الأكبر لأزمة الوظائف الحالية. ويستلزم هذا وجود إطار متماسك للسياسة العامة وسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة الموجهة نحو تحقيق نمو مطرد وشامل ومنصف وحافل بفرص العمل، مع تركيز واضح على خلق فرص للعمل.

٣٣ - وعند التصدي لتشغيل الشباب، يجب أن تتصدى السياسات الحكومية لارتفاع تجزئة سوق العمل وكذلك العمالة في القطاع غير الرسمي. والشباب ممثلون بشكل مفرط في ترتيبات العمل المرنة وفي الاقتصاد غير الرسمي، مما يجعلهم يتحملون عبء خسائر العمالة خلال فترات الركود، بينما لا تجرى إلا تسويات قليلة في الأجور في القطاعات التي تحظى بقدر أكبر من الحماية في سوق العمل. ويجب على الحكومات اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة للمضي قدما نحو توزيع أكثر إنصافا لمخاطر سوق العمل وفوائده وإلغاء السياسات التي تنطوي على تمييز ضد توظيف الشباب. وثمة ضرورة أيضا لتحسين تأمين الدخول وظروف عمل العمالة غير الرسمية عن طريق تطبيق معايير العمل وتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية المتاحة لهم.

٣٤ - وسيتعين أيضا لأي نهج متكامل للتصدي لأزمة عمالة الشباب أن يتضمن تقديم دعم للشباب لكي يطوروا مهاراتهم، ومعالجة عدم توافق المهارات مع العمل المطلوب، والعتور على عمل، وخلق فرص للقيام بعمل حر وتنظيم المشاريع. وسياسات سوق العمل الفعالة مهمة في مساعدة الشباب في العثور على عمل ملائم، وفي دعم الشباب العاطلين عن العمل في الحصول على عمل، وتوفير التعليم والتدريب والدعم للفئات المحرومة من الشباب. وينبغي للحكومات أيضا تقديم الدعم الفعال لبرامج تنمية المشاريع، وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لإتاحة الفرص أمام جيل الشباب للعمل الحر.

٣٥ - وفي جميع هذه العمليات، من المهم ضمان مشاركة الشباب في تخطيط وتنفيذ السياسات. ويمكن أن تكون خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز فرص العمل للشباب مفيدة ولكن هذه الخطط تحتاج إلى دعم قوي ويجب أن تستند إلى مشاركة واسعة.

٣٦ - وعلى الصعيد الدولي، قام الأمين العام، إقراراً منه بالطابع الملح لقضايا الشباب وأهمية التصدي لها، بجعل العمل مع الشباب ومن أجلهم من أولويات برنامج عمله الخمسي. وفي هذا الصدد، دعا الأمم المتحدة إلى تعميق تركيز البرامج الحالية على الشباب، وعلى جملة أمور منها العمالة وتنظيم المشاريع والتعليم^(١٦). وللهوض بمجدول الأعمال هذا، ستضع منظومة الأمم المتحدة خطة عمل وتنفيذها؛ وتنشئ برنامجاً للمتطوعين من الشباب تحت مظلة متطوعي الأمم المتحدة، وتعين مستشاراً لشؤون الشباب.

٣٧ - وتناول أيضاً مؤتمر العمل الدولي الأخير الذي عقده مكتب العمل الدولي أزمة عمالة الشباب، ودعا إلى اتخاذ إجراءات وأساليب مبتكرة للرد على التحديات التي يواجهها الشباب.

جيم - الفقر في الأرياف والعمل الكريم

٣٨ - يوجد عدد كبير من سكان المناطق الريفية بين العمال الفقراء ولا يزال الفقر يشكل على نحو غير متناسب ظاهرة ريفية. وتمتع مجموعة متنوعة من الفروق، وخاصة في العمالة بين المناطق الريفية والحضرية، النساء والرجال في الريف من المساهمة الكاملة في تنمية الاقتصادات الوطنية. ويلزم اتباع نهج يركز على العمل الكريم لتحقيق التنمية الريفية للتصدي للفقر في الريف.

التركيز على عمال الريف الفقراء

٣٩ - يعيش ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع في مناطق ريفية. وحدث نقصان كبير في الفقر في الريف في العقد الماضي. ومع ذلك، فمثلاً هو الحال مع التقدم الذي تحقق عموماً في الحد من الفقر، فإن هذا النقصان يرجع أساساً إلى انخفاض كبير في الفقر في المناطق الريفية في شرق آسيا حيث تشير التقديرات حالياً إلى أن معدل الفقر المدقع في المناطق الريفية يبلغ ١٥ في المائة. وانخفض الفقر في المناطق الريفية ببطء أكثر في بقية المناطق النامية، ولا سيما جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية هناك ٤٥ و ٦٠ في المائة على التوالي. وحتى في داخل المناطق، كان التقدم المحرز متبايناً. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض الفقر في الريف في كثير من مناطق شرق أفريقيا وغربها ولكنه

(١٦) انظر برنامج العمل الخمسي للأمين العام، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، المتاح في الموقع

http://www.un.org/sg/priorities/sg_agenda_2012.pdf

تزايد في وسط أفريقيا؛ وانخفض الفقر في المناطق الريفية في شمال أفريقيا؛ لكنه زاد في الشرق الأوسط^(١٧).

٤٠ - ويمكن أن تفرض قضايا العمالة الناقصة، وما يرتبط بها من أضرار، تحديا خاصا ولا سيما في البيئات الريفية. فعلى سبيل المثال، يعمل ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم، ومعظم سكان المناطق الريفية، في القطاع الزراعي حيث تتركز كثير من الوظائف في القطاع غير الرسمي، وتكون زهيدة الأجر وموسمية، أو تشمل عملا حرا أو عملا أسريا بدون أجر^(١٧). وغالبا ما يقوم الفقراء في المناطق الريفية، الذين لا تتوافر لهم إلا فرص محدودة في الحصول على الأصول المنتجة والحماية الاجتماعية، بكسب عيشهم من خلال عملهم فحسب^(١٧). وبينما يرتبط الفقر في كثير من الأحيان بالبطالة، في المناطق الريفية من البلدان النامية، فإن الفقر هو في الغالب مشكلة متعلقة بضعف نوعية العمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العمالة الناقصة والعمال الذين يتقاضون أجورا زهيدة وتدني مستويات إنتاجية العمالة.

تعزيز التنمية الريفية من خلال العمل الكريم

٤١ - يعد اتباع نهج للعمالة يركز على توفير عمل كريم لتحقيق التنمية الريفية والزراعية أمرا حاسما لمكافحة الفقر على نحو مستدام. وهناك حاجة ملحة للتصدي لنوعية وكمية فرص العمل في المناطق الريفية. وتشمل التحديات الهامة التي تواجه توفير عمل كريم في المناطق الريفية، تدني الأجور، والطابع غير الرسمي للعمل، وشروط العمل السيئة، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، ونقص التمثيل. وتشمل التحديات الأخرى المعاملة غير المتساوية للنساء والشباب وغيرهما من الفئات الضعيفة، وزيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية نتيجة لضعف آفاق العمل في المناطق الريفية. وتحتم هذه التحديات إدماج برنامج العمل الكريم في الزراعة والتنمية الريفية مع الأخذ في الاعتبار قضايا رئيسية من قبيل المساواة بين الجنسين والفئات المحرومة والشباب.

٤٢ - وتعد التنمية الريفية أمرا حاسما لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر، وتشكل محركا للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، أطلق الأمين العام "تحدي القضاء على الجوع" لتعبئة جميع أصحاب الشأن من أجل القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم، بطرق منها دعم صغار المزارعين الذين ينتجون معظم الأغذية في العالم. وتشير تقديرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى

(١٧) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر في الريف: حقائق جديدة وتحديات جديدة وفرص جديدة أمام جيل الغد (روما، مطبعة كوينتيلي، ٢٠١١).

أن تغذية سكان العالم الذين يزيد عددهم قليلا عن ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠ سيستلزم زيادة قدرها ٧٠ في المائة في الإنتاج العالمي للأغذية. ولن يستلزم هذا فقط استثمارات كثيفة في الإنتاجية الزراعية ولكن أيضا توفير دعم لصغار المزارعين وتدابير تتصدى لشواغل فقراء الريف^(١٧).

٤٣ - ومن أجل تفعيل إمكانية التنمية الريفية، يجب أن تتوافر لفقراء الريف سبل للمشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولا بد من تعزيز قدراتهم ويجب التصدي لمصادر ضعفهم لكي يتمكنوا من بناء سبل أكثر أمنا لكسب عيشهم. وهذا يتطلب مزيجا من الإجراءات القصيرة والطويلة الأجل لدعم التنمية الريفية، بما في ذلك الاستثمار في الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية الريفية؛ وتحسين الحصول على التعليم الجيد والتدريب والرعاية الصحية؛ وتحسين وإنفاذ قوانين العمل؛ ووضع نظم للحماية الاجتماعية في المناطق الريفية للتصدي لنقص العمل الكريم.

٤٤ - ويتعين أيضا تهيئة بيئة مواتية لعمل القطاع الخاص، وصغار المزارعين على وجه الخصوص من خلال تحسين فرص الحصول على الائتمان والمدخلات الزراعية والمعلومات؛ وموازنة سياسات التجارة الدولية وتنمية الأسواق المحلية؛ ودعم تنمية المشاريع الريفية، وخاصة عن طريق تحسين مصالح صغار الملاك من خلال تنمية التعاونيات وغيرها من منظمات المنتجين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة قوية للتضافر والتنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في هذا المجال.

ثالثا - خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للعقد الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧): الأنشطة والمبادرات التعاونية

٤٥ - اضطلع عدد من الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية بأنشطة شتى وجهود مشتركة لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للعقد الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) من خلال تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع. وجمعت الأنشطة المدرجة أدناه في مجالات مواضيعية وتستند إلى المدخلات الواردة من مختلف منظمات الأمم المتحدة^(١٨).

(١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية، انظر: <http://social.un.org/index/Poverty/>

.UNDecadefortheEradicationofPoverty/SecondUNDecadefortheEradicationofPoverty.aspx

ألف - تعزيز زيادة التوعية بالعمالة والعمل الكريم كاستراتيجية إنمائية فعالة للحد من الفقر

٤٦ - في منظومة الأمم المتحدة، تم التركيز بشكل متزايد على أهمية العمالة والعمل الكريم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وطُبق هذا التركيز على جميع مستويات العمل، فصاغ شكل المداولات الحكومية الدولية، ووجه التدخلات على المستويين الإقليمي والقطري.

٤٧ - وأتاح الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢، الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فرصة لتعزيز الاتفاق على السياسات الرئيسية لبناء القدرة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في البلدان النامية. ويمكن أيضا من إجراء تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والالتزامات المرتبطة بالعمالة، وسلط الضوء على أوجه التآزر الإيجابية بين العمالة والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومثلت المداولات التي دارت خلال الاستعراض عاملا محفزا لتحقيق الأهداف والالتزامات ذات الصلة بالعمالة. ونُظم عدد من الأنشطة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في إطار التحضير لاستعراض عام ٢٠١٢.

٤٨ - ودعما للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ وسائر العمليات الحكومية الدولية، ركزت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جزءا كبيرا من عملها التحليلي على قضايا العمالة والحد من الفقر. وكان تقريرها عن الأزمة الاجتماعية العالمية: دراسة الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١، حاسما في التصدي للآثار الاجتماعية السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية للفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولا سيما ارتفاع معدل البطالة والضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وأكد التقرير بقوة دروسا مهمة مستفادة من الاستجابات الوطنية للأزمة العالمية، وأهمية السياسات الاجتماعية الشاملة، وضرورة توفير حماية اجتماعية شاملة. وتمثل الاستنتاج الرئيسي للتقرير في أنه يتعين على البلدان أن تكون قادرة على اتباع سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية بشكل ثابت.

٤٩ - وناقشت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في تقريرها عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢، أزمة الوظائف العالمية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتوجيهات متعددة في مجال السياسات لتجنب حدوث كساد مضاعف، شملت التصميم الأمثل للسياسات المالية لتحفيز هبة مزيد من فرص العمل الفورية والاستثمار في البنية التحتية، وكفاءة الطاقة، وإمدادات الطاقة المستدامة، والأمن الغذائي. وناقشت أيضا توفير الدعم الكافي للبلدان النامية للتصدي لتداعيات الأزمة وتنسيق تدابير السياسة العامة على المستوى الدولي.

٥٠ - وقدمت منظومة الأمم المتحدة دعماً قوياً للاستعراض الوزاري السنوي وسائر العمليات الحكومية الدولية الأخرى التي تتصدى للعمالة والعمل الكريم.

٥١ - وساهمت منظمة الأغذية والزراعة في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢، من خلال تنظيم اجتماع جانبي مشترك، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي، تناول موضوع "تعزيز العمل الكريم في المناطق الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي".

٥٢ - وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية في عدد من المبادرات التي أدت إلى الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢. وتلقت مناقشة إلكترونية حول الوظائف والعمل الكريم والنمو الشامل ١٤٨ مساهمة من ٩٠ بلداً، وأتاحت فرصة لصياغة رسائل موجهة في مجال السياسات إلى الاستعراض. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في عدد من فرق الخبراء المعنية بالنمو الشامل والعمالة نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية دراسات حالة عن مبادرات العمالة والعمل الكريم والحماية الاجتماعية.

٥٣ - وواصلت منظمة العمل الدولية عملها التحليلي بشأن قضايا العمل الكريم والعمالة. وناقش تقريرها المعنون عالم العمل في عام ٢٠١٢: وظائف أفضل من أجل اقتصاد أفضل^(١٩)، أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الفقر وتفاوت الدخل. وأكد أن الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة العالمية الحالية متعددة الجوانب، نظراً لأن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل يؤديان إلى زيادة تعميق الفقر وعدم المساواة. وقدمت أيضاً منظمة العمل الدولية تقريراً إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، في عام ٢٠١١ بعنوان "النمو والعمالة والعمل الكريم في أقل البلدان نمواً"^(٢٠). وقدم التقرير تحليلاً قطاعياً للتحديات الرئيسية في مجال السياسات في أقل البلدان نمواً، والعلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة المنتجة والعمل الكريم، وقدم تحليلاً للجدوى المالية والإدارية للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المحددة على المستوى الوطني في أقل البلدان نمواً.

(١٩) متاح على الموقع: http://www.ilo.org/global/publications/books/world-of-work/WCMS_179453/lang--en/index.htm.

(٢٠) متاح في الموقع: http://www.ilo.org/empelm/info/docs/WCMS_153868/lang--en/index.htm.

٥٤ - وبالمثل، ركز تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، على المرأة في قطاع الزراعة، وشدد على عدم المساواة القائمة بين الجنسين في أسواق العمل في الريف، وضرورة التصدي لأوجه عدم المساواة تلك لتحسين أداء القطاع.

٥٥ - وبالتعاون مع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، روجت اللجنة للعمل الكريم والقضاء على الفقر في المنطقة. واستكملت اللجنة عدة دراسات حول السياسات الفعالة لسوق العمل، وهياكل سوق العمل والتحديات، والسياسات الاقتصادية وأثرها على العمالة. وعكست دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ التغيرات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، واستعرضت السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت متبعة في الماضي. وخصصت فصلا للسياسة الاجتماعية، مع التركيز على الاتجاهات السائدة في مجال الصحة والتعليم وأسواق العمل والحماية الاجتماعية. ونظمت اللجنة أيضا عددا من حلقات العمل واجتماعات فرق الخبراء التي تناولت أسواق العمل والحماية الاجتماعية والحد من الفقر.

باء - تعزيز بناء القدرات

٥٦ - واصلت المنظمة دعم بناء القدرات من أجل القضاء على الفقر وتوفير العمل الكريم للجميع من خلال التركيز على التدريب وتنمية المهارات وتبادل المعرفة.

٥٧ - وفي إطار خطة العمل على نطاق المنظومة لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم اجتماع مشترك بين الوكالات للخبراء بشأن توسيع نطاق التضافر والتعاون في ما يتعلق بالتنمية الريفية من خلال العمالة والعمل الكريم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في روما، بإيطاليا. وحدد المشتركون في الاجتماع مجالات محددة للتعاون ومجموعة من المبادرات التي ينبغي اتخاذها بالاشتراك مع الوكالات "لإطلاق العنان للتنمية الريفية من خلال العمالة والعمل الكريم".

٥٨ - ونظمت أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق خبراء حول التحدي المتعلق ببناء العمالة من أجل تحقيق انتعاش مستدام، في حزيران/يونيه ٢٠١١ في جنيف. واستعرض المشتركون في الاجتماع وجهات النظر الوطنية والإقليمية بشأن أزمة الوظائف العالمية، وحددوا الممارسات الجيدة في حفظ الوظائف القائمة وتوليد وظائف جديدة، وناقشوا الدروس المستفادة. ونظروا أيضا في الاستراتيجيات على الصعيدين الوطني

والدولي لخلق عمالة منتجة أثناء الانتعاش كاستراتيجية أساسية للقضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي من أجل مساعدة البلدان في اعتماد سياسات تتسق مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل.

٥٩ - واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بعدة أنشطة لبناء القدرات والدعم التقني بشأن العمل الكريم في الريف من خلال شراكات وبرامج مختلفة. وقدمت دعماً تقنياً عن مهنية الشباب للتوظيف وريادة الأعمال من خلال مشاريع التعاون التقني وتعزيز إمكانية تشغيل شباب الريف من خلال برنامج بناء المهارات عن طريق المدارس الحقلية لصغار المزارعين لتعليم أساليب الزراعة والحياة. ونفذت أيضاً، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أنشطة لبناء قدرات كبار الموظفين التقنيين وغيرهم من أصحاب الشأن الوطنيين في جمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا ومالي وملاوي.

٦٠ - وعملت منظمة العمل الدولية على المستوى القطري لتعزيز بناء قدرات الشباب ودعمت خطة عمل لتوظيف الشباب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في بيرو. واستفاد ما يقرب من ٣٧٠ ٠٠٠ شاب من عملية تبسيط تقديم طلبات الحصول على وظائف التي استحدثتها دائرة التوظيف العمومي، وتنفيذ برنامج لتدريب الشباب، وتوفير خدمات المعلومات والتوجيه للشباب المهاجرين. وفي صربيا، دعمت منظمة العمل الدولية استراتيجية لتوظيف الشباب، شملت توفير خدمات فعالة لسوق العمل تستهدف أكثر من ٣ ٥٠٠ من الشباب المحرومين؛ والتحق ٨٥ في المائة منهم بالعمل بدوام كامل، نصفهم في المشاريع التي تلقوا فيها التدريب.

٦١ - وقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية وركز على نمو حافل بفرص العمل وذلك في المشورة المقدمة منه في مجال السياسات. وقدم الصندوق مساعدة مالية إلى البلدان المنخفضة الدخل لدعم السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تحمي الانفاق الاجتماعي وتركز على حماية الفئات الضعيفة. وعمل الصندوق مع منظمة العمل الدولية لتعزيز التركيز على السياسات التي تدعم النمو الحافل بفرص العمل، وتعزز الحوار الاجتماعي الفعال لبناء التوافق اللازم في الآراء لمواجهة تحديات التكيف. وإزاء هذا الوضع، أنشأ صندوق النقد الدولي فريقاً عاملاً معنياً بفرص العمل والنمو لوضع مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن للصندوق أن يساعد بها البلدان الأعضاء في تحقيق نمو أكثر شمولاً.

٦٢ - وفي مجال تنمية مباشرة الأعمال الحرة والعمالة الذاتية، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنمية مهارات الأعمال والحصول على التمويل لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والصلات بين تلك المشاريع والأسواق القائمة. فعلى سبيل

المثال في منغوليا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء آلية الائتمان المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقدم قروضا بسعر خاص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين يساعدهم البرنامج.

٦٣ - وصمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيته المؤسسية للشباب على نحو يتماشى من خطة عمل الأمم المتحدة للشباب، مع التركيز على توظيف الشباب ومشاركته. وعلى الصعيد القطري، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سد الفجوة بين العرض والطلب على العمال، وساعد العمال ذوي المهارات المنخفضة على رفع مستوى مهاراتهم. وفي جورجيا، ساعد البرنامج الإنمائي في إصلاح مناهج التدريب التعليمي والمهني العتيقة. ونتيجة لذلك، حصل ٧٠ في المائة من المشاركين على عمل. وفي عدد من البلدان، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الحكومات على تصميم وتنفيذ ورصد برامج العمل العامة التي توفر للعمال ذوي المهارات المتدنية فرص العمل أو تخفف من آثار الأزمة.

٦٤ - ونفذ برنامج المنهاج الدراسي لمباشرة الأعمال الحرة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عدد من البلدان الأفريقية، من بينها أنغولا وأوغندا وتيمور - ليشتي وجمهورية ترازيا المتحدة ورواندا وموزامبيق وناميبيا. وأطلقت اليونيدو أيضا الدليل العملي المعنون "سبل تطبيق المعايير الخاصة بنجاح" في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت البرامج التي نُفذت في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال والعراق على تطوير المهارات التقنية في مجموعة من القطاعات، وعززت قدرات الشباب لتهيئتهم للتوظيف، وشجعت روح المبادرة الحرة في تنظيم المشاريع في المناطق الريفية. ونفذت بنجاح مبادرات تطوير المناهج الدراسية الرسمية في أنغولا والرأس الأخضر وموزامبيق.

٦٥ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاوناً تقنياً إلى البلدان في إجراء استقصاءات عن استخدام الوقت وإعداد حسابات فرعية لقياس العمل بدون أجر. ويسرت استراتيجية المستعملين والمنتجين إقامة تآزر إيجابي بين المكاتب الوطنية للإحصاء والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية إلى البلدان في إصلاح سياساتها العامة للرعاية المتعلقة بالأطفال وكبار السن (على سبيل المثال أوروغواي وكوستاريكا)، وحللت برامج التحويلات النقدية المشروطة لمعرفة ما إذا كانت قد حسنت حصول المرأة على الموارد الاقتصادية.

٦٦ - وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا البلدان في ضمان الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتحسين سبل كسب العيش. وأجرت بالتعاون مع شركائها مشاورات

مختلفة للتصدي للحاجة إلى تعزيز التنفيذ الفعال للسياسات؛ وتوفير منصات إلكترونية للمعارف الإقليمية، ونُهج استراتيجية للأمن الغذائي والمائي، وتطوير مبادرات تهيئ فرصاً للعمل، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية.

جيم - تبادل أفضل الممارسات في تشجيع العمالة والعمل الكريم على الصعيدين الوطني والدولي

٦٧ - جرى التشديد على أهمية التوعية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالعمالة والعمل الكريم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بأنشطة للتوعية وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالعمالة الريفية اللائقة، وخاصة في مجالات منع تشغيل الأطفال في الزراعة، وتعزيز فرص العمل للشباب، وتشغيل الجنسين، والعمالة الريفية. وعملت منظمة الأغذية والزراعة في شراكة وثيقة مع منظمة العمل الدولية بشأن العمل الريفي الكريم؛ ويُعرض عملها في هذا المجال في الموقع الشبكي المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية "الأغذية والزراعة والعمل الكريم" (٢١).

٦٩ - ودعمت شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر المكاتب القطرية في تبادل المعارف وترويج الممارسات الجيدة بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع ذات الصلة بالفقر، بما في ذلك العمالة. وركزت المناقشات التي جرت مؤخراً على توظيف الشباب (تونس والسودان وماليزيا)، وبرامج العمل العام (بنغلاديش والهند)، والاستراتيجيات الوطنية للعمالة (ملديف).

٧٠ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبادرة مشتركة مع منظمة العمل الدولية تدعى برنامج الوظائف الخضراء كجزء من برنامج العمل المتعلق بالاقتصاد الأخضر. وأثبتت هذه المبادرة أن التحول العالمي إلى اقتصاد أخضر مستدام يُنتج انبعاثات كربونية منخفضة يمكن أن تسهم في خلق فرص عمل في العديد من القطاعات وفي جهود الحد من الفقر. وقدمت الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة: فرص العمل الكريم والإدماج الاجتماعي في الاقتصاد الأخضر، توعية بشأن برنامج العمل الكريم على المستوى العالمي.

٧١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال عمل خدماته الاستشارية بشأن الاقتصاد الأخضر، تقييمات اقتصادية وتقييمات للسياسات ومشورة بشأن كفاءة استخدام

(٢١) www.fao-ilo.org.

الموارد والاقتصاد الأخضر الذي يكفل الإدماج الاجتماعي من خلال إجراء تقييمات تلائم ظروف كل بلد للسياسات الرئيسية والخيارات الاستثمارية للتحويل إلى اقتصاد أخضر. وساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مع برنامجه المشترك للوظائف الخضراء في تبادل الممارسات الجيدة في مجال تعزيز العمالة والعمل الكريم على الصعيد العالمي، ودعم إدماج العمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية.

٧٢ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب أساساً من خلال برامج الأعمال الحرة في الريف للمرأة والشباب في عدد من البلدان، مع التركيز على توفير التدريب في مجال الأعمال الحرة للمساعدة في بناء أساس مستدام لتطوير القطاع الخاص.

دال - دعم إدماج العمل الكريم والقضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية

٧٣ - دعمت المنظمات إدماج العمل الكريم والقضاء على الفقر في البرامج الوطنية والدولية.

٧٤ - وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، مكن الدعم المقدم من منظمة العمل الدولية ٢٩ بلداً من استحداث سياسات وإصلاحات تنظيمية لتحسين حصول الناس على عمل منتج وعمل كريم وفرص الحصول على الدخل. وساعدت أنشطة التعاون التي قامت بها منظمة العمل الدولية الأردن والبوسنة والهرسك وموريشيوس والصين والعراق وفيتنام ونيبال وغيرها من البلدان في وضع العمالة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية.

٧٥ - وواصلت منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي عملهما التعاوني لتعزيز تطوير السياسات المتعلقة بالعمالة والعمل الكريم واختارت زامبيا باعتبارها "بلد الاختبار" الذي يُجرى فيه إقامة التعاون. وفي المؤتمر الوطني المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢ وافقت حكومة زامبيا ونقابات العمال وأرباب الأعمال على العمل مع منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي لتعزيز استراتيجية جديدة للعمالة والعمل الكريم والتنمية، تشمل حداً أدنى للحماية الاجتماعية.

٧٦ - والتزمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتقديم دعم رفيع المستوى إلى البلدان عن طريق استراتيجيتها الشاملة وخططها التنفيذية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ لأقل البلدان نمواً، اللتين تنطويان على التركيز على العمل في مختلف القطاعات. وأصدرت اليونيدو

أيضا الأعمال التجارية الزراعية كسبيل لرخاء أفريقيا في عام ٢٠١١، كجزء من حملة مُناصرة للترويج لتنمية الأعمال التجارية الزراعية كسبيل لرخاء أفريقيا.

٧٧ - وفي إطار الأنشطة التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠، أجريت مشاورات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع أصحاب الشأن للتوصل إلى موقف منسق ومسار مناسب للمنطقة من أجل تعزيز إقامة اقتصاد أخضر. وأجريت مشاورات في مجالات مثل الوظائف الخضراء، والتمويل الأخضر، والصناعات الخضراء، واستراتيجيات التنوع البيولوجي.

٧٨ - وشارك مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا في اللجنة الفنية التي تقدم المشورة لبرنامج الحكومة الاتحادية "القضاء على البؤس في البرازيل"، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر المدقع عن طريق إكمال برنامج تحويل الدخل "صندوق تقديم إعانات الدعم الأسري".

هاء - تعزيز الحماية الاجتماعية

٧٩ - واصلت منظومة الأمم المتحدة التشديد على الحماية الاجتماعية في الجهود التي تقوم بها للحد من الفقر.

٨٠ - وأظهر تقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية المعنون الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة^(٢٢) أن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية يستند إلى فكرة أن كل شخص ينبغي أن يتمتع بدخل أساسي مؤمن، ومكفول من خلال التحويلات الاجتماعية، وأن يحصل الجميع على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والأمن الغذائي وسائر الخدمات المحددة وفقا للأولويات الوطنية. وأظهر التقرير أن توفير الحماية الاجتماعية يمكن أن يؤدي دورا محوريا في تخفيف عبء الفقر والحرمان عن الناس. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الناس على تكييف مهاراتهم للتغلب على القيود التي تعوق مشاركتهم الكاملة في بيئة اقتصادية واجتماعية متغيرة، والإسهام بالتالي في تحسين تنمية رأس المال البشري وتخفيف مزيد من الأنشطة الإنتاجية. وأظهر التقرير أيضا كيف ساعدت الحماية الاجتماعية على استقرار الطلب الكلي في أوقات الأزمات، وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

(٢٢) يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي [http://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-](http://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_165750/lang--en/index.htm)

[online/books/WCMS_165750/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_165750/lang--en/index.htm)

٨١- وجُرب التعاون بين صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية في إطار مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في ثلاثة بلدان (السلفادور وفيتنام وموزامبيق)؛ وعرضت النتائج في التقرير السالف الذكر عن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وفي تقرير أولي أعدته منظمة العمل الدولية/صندوق النقد الدولي عن اجتماع وزراء العمل والعمالة في مجموعة العشرين الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٢ في المكسيك. وعمل صندوق النقد الدولي أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن القضايا المتعلقة بتوفير حيز يتيح إمكانية التصرف المالي والسياسات الاجتماعية، وانطوى هذا العمل على إجراء حوار وتبادل للمعلومات على مستوى المقرر في ١٣ بلدا رائدا فضلا عن تعزيز التعاون في تقييم استخدام البلدان للحيز المتاح لها للتصرف المالي من أجل تحسين توجيه السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء والحد من الفقر.

٨٢- وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج الحماية الاجتماعية في ٥٠ بلدا لضمان إدماج المرأة والشباب والفئات الضعيفة. ومن خلال مركز السياسات الدولية للنمو الشامل التابع للبرنامج الإنمائي، عمل البرنامج على تطوير منتجات معرفية متصلة ببرامج الحماية الاجتماعية وإجراء تقييمات لهذه البرامج في جميع أنحاء العالم.

رابعاً - الخلاصة والتوصيات

٨٣- مازالت الآثار الممتدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تؤثر على العمالة والعمل الكريم، وخاصة في ما يتصل بالشباب، وتؤدي كذلك إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال السياسات لفصل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية عن تدابير التقشف من أجل تشجيع خلق فرص عمل وتوفير العمل الكريم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. وبدون حماية اجتماعية أساسية لا يمكن للبلدان مواصلة التقدم الذي أحرز في الحد من الفقر وضمان تحقيق انتعاش اقتصادي يمكن أن يكون مستداما أيضا من الناحية الاجتماعية. ولا بد أيضا من التصدي للأزمة الحادة لتوظيف الشباب من خلال اتخاذ تدابير سياسية فعالة ومواجهة التحدي المستمر أيضا المتعلق بالفقر في المناطق الريفية من خلال اتباع نهج يركز على العمل الكريم.

٨٤- ويوفر العقد الثاني للأمم المتحدة للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) إطارا هاما للعمل لتعزيز التضافر بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وخاصة تعزيز العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع ودعم المتابعة المتكاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتوفر خطة عمل العقد الثاني صكاً هاما، يمكن من

خلاله للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة التصدي بشكل فعال للأولوية العالمية المتعلقة بالعمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر.

٨٥ - وقد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء على تسريع جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز تمكين الفقراء والضعفاء من خلال جملة أمور منها وضع سياسات لتحسين القدرة الإنتاجية لدعم تهيئة فرص عمل منتجة وعمل كريم للجميع وتوفير الحماية الاجتماعية؛

(ب) نظراً لأن تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل كريم للجميع ينبغي أن يكون محور إطار السياسات الرامية إلى بلوغ نمو مستدام وشامل، فيتعين تشجيع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية في استراتيجياتها لتحقيق التنمية وخلق فرص العمل الكريم والمنتج، خاصة من أجل الشباب، وتنفيذ سياسات وبرامج العمالة التي تتصدى لنوعية العمل بما فيها تلك الخاصة بالشباب وسائر الفئات المستضعفة عن طريق جملة أمور منها سياسات فعالة في سوق العمل وسبل الحماية الكافية؛

(ج) إقراراً بأن حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الأساسية يمكن أن يشكل إسهاماً هاماً في الحد من الفقر وعدم المساواة ومواصلة النمو الشامل والمنصف، فيتعين تشجيع الدول الأعضاء على النظر في تطبيق حدود دنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني؛

(د) إقراراً بما لعدم المساواة من أثر سلبي على جهود القضاء على الفقر، يتعين تشجيع الدول الأعضاء على إيلاء أولوية للحد من عدم المساواة، بسبل منها تحسين الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية؛

(هـ) إذ يسود قلق إزاء استمرار الفقر في المناطق الريفية، فيتعين تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز سياسات التنمية الريفية لزيادة الاستثمار والإنتاجية وتعزيز فرص العمالة؛

(و) نظراً لأن العمالة والعمل الكريم والحماية الاجتماعية ينبغي أن تحتل مكانة أبرز بعد عام ٢٠١٥ على جدول أعمال التنمية وأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) يمكن أن يساهم في هذه العملية من خلال الحوار والشراكة، فينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تواصل إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة الثاني على نطاق المنظومة، بالتعاون مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية الأخرى.